



اختلاف النحاة في ترتيب الجملة في العامل
في ضوء كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري (ت 577 هـ)
(PP 234 - 244)

م. م. آرام علي عثمان أ. م. د. هاشم محمد مصطفى

جامعة صلاح الدين - كلية التربية - قسم اللغة العربية

Hasham.mustafa@su.edu.krd

Aram.othman@su.edu.krd

الاستلام: 2017/10/10

القبول: 2017/12/06

النشر: 2018/03/26

ملخص

ولعل هذه السمات في الجملة العربية وضعت بين أيدي النحاة، وقد أطالوا النظر في تراكيب العربية، مسوغاً للبحث عن طريقة تضبط التغيرات وترتبط مكونات الجملة وتفسر نظامها، وتعين على إدراك العلاقات بين عناصرها من خلال تلك الترتيبات في الجملة في العامل وأثارها المعنوية واللفظية فيها.

ولاشك أن نسبة العمل إلى أمر ظاهر جلي، يعين على إدراك بين العناصر في الترتيب، وتوضيح مدى الارتباط بين أجزاء الكلام، إذ يقترن وجود العامل بوجود آثار في العناصر الأخرى تحدد درجة الانتظام له تقديماً أو تأخيراً أو ذكراً أو حذفاً. وبهذا يسهل عمل الباحث وينضبط بصورة مطردة متناسقة وقد قسم البحث على ثلاثة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الأول لامر الجحود وسبب تسميتها والفرق بينها وبين لامر الأمر وبيان اختلاف عامل في لامر الجحود. أما المبحث الثاني تناول أسلوب الشرط و الاختلاف في تقديم اسم مرفوع أو منصوب في جملة جواب الشرط وقد عرض المبحث الثالث ظاهرة التقديم منها تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط: وقد ختم البحث بأهم النتائج التي توصل إليها البحث.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد (ﷺ) الذي بعثه ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين. أما بعد: تمتد ظاهرة ترتيب الجملة وصولاً إلى المعنى المقصود، والعامل له تأثير قوي على ترتيب الجملة والمعنى. وقد أهتم النحاة بدراسة التراكيب واختلاف العامل منذ القدم، واختلف في العامل ومسوغاته في البحث عن طريقة " تضبط التغيرات وترتبط مكونات الجملة وتفسر نظامها، وتعين على إدراك العلاقات بين عناصرها وما ينجم عن هذه العلاقات من آثار معنوية ولفظية" (الدكتور عبد الحميد مصطفى السيد، 2003، ص45) نرى أن العامل ليس مجرد نظرية فحسب وإنما هو أمر منطقي يراد به تحديد الكلم ومعناه ، وسياقه عن ما ساقته العرب في ألفاظها دون الخروج عنها. لذلك وقف البحث عند ظاهرة الاختلاف في ترتيب الجملة في العامل في ضوء كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري (ت577هـ) من خلال ثلاث مسائل وعرض آراء النحاة في كل عامل الجملة.

المبحث الأول

تعريف وسبب تسمية لامر الجحود:

وهي التي ينصب معها الفعل المضارع بإضمار أن وجوباً. ومعناها اللغوي هو جُحود مفرد: مصدر جَحَدَ-جَحَدَ. قال الجوهري(393هـ) الجُحودُ: " الإنكار مع العلم. يقال: جَحَدَهُ حَقَّهُ وِجْهَهُ، جَحَدًا وَجُحُودًا. والجَحْدُ أيضاً: قَلَّةُ الخَيْرِ، وكذلك الجُحْدُ بالضم"(الجوهري، مادة (ج، ح، د)، 1987، ج2ص451). وجاء في لسان العرب : " والجُحودُ: نَقِيضُ الإِقْرَارِ كَالِإِنْكَارِ وَالْمَعْرِفَةِ، جَحَدَهُ يَجْحَدُهُ جَحْدًا وَجُحُودًا" (ابن منظور مادة (ج، ح، د)، 1414هـ، ج 3، ص106). ومعنى جَحَدَ في المعجم الوسيط الأمر وبه - جَحْدًا. وَجُحُودًا: " أنكره مع علمه به. وفي التنزيل العزيز: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾ [النحل:14]. - فلاناً حَقَّهُ وِجْهَهُ: لم يعترف به. جَحْدَ: - جَحْدًا: قَلَّ خَيْرُهُ لِقَرِّرٍ أَوْ بُلْغٍ فَهُوَ جَحْدٌ، وَجَحْدٌ. وهو أَجْحَدُ، وهي جَحْدَاءُ"(إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبدالقادر، ج1، ص107).

وفي اصطلاح النحويين: هي الداخلة على المضارع المنصوب والمسبوق ب(كان) المنفية ب(ما) أو يكون المنفية ب(لم) وينصب بعدها"(المصدر نفسه).

وسمیت بذلك لأن ما وقع بعد اللام منفياً وضبطها أن تكون بعد نفي (ما كان) أو (لم يكن) أو (غير كائن)، وكما يسميها النحاس (ت377هـ) بـ (لام النفي)، وهي الداخلة على الفعل المضارع مسبوقة بكون ناقص ماضي منفي مسند إلى ما أسند إليه الفعل الداخلة عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾ [ال عمران:179]، وقد قصر أكثرهم الكون المنفي بـ (ما كان) ومنهم ابن هشام (672هـ) (د. عبد الهادي الفصلي، 1980، ص98). وأما لام الجحود فمعناها تأكيد النفي في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [الأنفال:33]، و(ما كان زيدٌ ليقوم)، ليس لها معنى - ههنا - إلا تأكيد النفي للعذاب والقيام¹ الهرمي، دت، ج3، ص1081.

وقال الأزهرى (905هـ): " تسمى هذه اللام لام الجحود من تسمية العام بالخاص، فإن الجحود عبارة عن إنكار الحق، لا عن مطلق النفي، والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني " خالد بن عبدالله الأزهرى، ج2، ص236. وسميت لام الجحود مؤكدة " لصحة الكلام بدونها هذا ظاهر على تقدير ما يتعدى بنفسه كمريداً دون ما يتعدى باللام كمستعداً إلا أن يراد أن اللام يصح حذفها لفظاً لاطراد حذف الجار مع أن هذا وقال في الفعل بعدها وجه لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح" (الشافعي، 1997، ج3، ص429-430). وقد جوز الرضي (ت686هـ) حذف لام الجحود واستدل بقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [يونس:37]، الشاهد في قوله (يفتري) فكأن أصله: ليفتري، فلما حذفت اللام الجحود، بناء على جواز حذف اللام مع (أن)، جاز إظهار (أن) الواجبة الأضمار بعدها، وذلك لأنها كانت كالناثبة عنها (يوسف حسن عمر، 1978، ج4ص62)، المعنى والله أعلم ما كان ينبغي لمثل هذا القرآن أن يفتري وهو في معنهما كان هَذَا الْقُرْآنُ ليفتري (الفراء، ج1، ص464).

مما تقدم يتبين أن قواعد اللغة العربية لم توضع عبثاً ولا تعسفاً ولا اعتقاداً بل وضعت بناء على بحوث عميقة ودراسات موسعة ومعرفة مستترة، لذلك حدد النحويون عوامل نصب لام الجحود هل هي بنفسها أم يكون النصب بأن المضمره وجوباً أو جوازاً من أجل ضبط اللسان العربي ومعرفة مكوناته وأصوله.

الفرق بين لام الجحود ولام الأمر:

لام الجحود والأمر هما حرفا النصب والجزم، وهي عبارة عن أدوات تدخل على الفعل المضارع المرفوع وتعمل على تغيير حالته إما بنصبه وإما بجزمه. ولام الجحود هي لام مكسورة تدخل على الفعل المضارع وتنصب بأن المضمره، أما لام الأمر: ف" هي لامٌ يُطلب بها الفعل" (الشريف الجرجاني، 1983، ج1، ص191). وهي ساكنة، وتدخل على الفعل المضارع وتحوله الأمر أي؛ هي جازمة للفعل المستقبل للمأمور الغائب كذلك أصل دخولها كقولك: ليذهب زيد وليركب عمرو و لينطلق أخوك (د. عبد الهادي الفصلي، 1980، ص24)، قال الله عز وجل ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾ [الطلاق:7]، (لِيُنْفِقَ) ينصب الفعل على أنها لامٌ كي نَصَبَ الْفِعْلَ بَعْدَهَا يَأْضِمَار (أَنْ) وَيَتَعَلَّقُ الْحَرْفُ حِينَئِذٍ بِمَحذُوفٍ، أي: شَرَعْنَا ذَلِكَ لِيُنْفِقَ (سمين الحلبي، ج10ص358).

وأسلوب لام الجحود أبلغ من غيره نحو: (ما كان زيد ليقوم) أبلغ (من ما كان زيد يقوم)؛ لأن الأول نفي للتهيئة والإرادة للقيام، وهو إبلغ من نفي الفعل؛ لأن نفي الفعل لا يستلزم نفي إرادته (محمد عبد الخالق عزيمة، ج2، ص456). كما نجد نفي في قوله تعالى: ﴿ مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الأنعام:111] وما كانوا ليؤمنوا هو أشد من (لا يؤمنون) تقوية لنفي إيمانهم، مع ذلك كله، لأنهم معاندون مكابرون غير طالبين للحق، لأنهم لو طلبوا الحق بإنصاف لكفتهم معجزة القرآن الكريم. فالمعنى: الإخبار عن انتفاء إيمانهم في أحوال بأن يؤمن لها من يؤمن، فكيف إذا لم يكن ذلك. والمقصود انتفاء إيمانهم أبداً (ابن عاشور، 1984، ج8، ص6). وأبلغية أسلوب لام الجحود إنما هي على مذهب البصريين، أما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم زائدة لتوكيد النفي.

إضمار (أن) بعد (لام) الجحود واجب، ولا تكون إلا مع الكون المنفي تكون قبل (لام) الجحود الجمل الاسمية والفعلية الماضية والمضارعة، نحو قولك: زيدٌ قائمٌ ليحسن إليك، وزيد قام ليحسن إليك، وزيد يقوم ليحسن إليك² (المالقي، ص224). يجوز حذف لام الأمر مع بقاء عملها دون تغيير في صيغة الفعل.

وقد تعمل لام الأمر الجزم في الفعل المضارع، وقد علل ذلك بعض النحاة لاختصاصها بالفعل كما يقول أبو البركات الأنباري³ وأما لام الأمر فإنما وجب أن تعمل الجزم لاشتراك الأمر باللام، وبغير اللام في المعنى، فيجب أن تعمل لام الجزم ليكون الأمر باللام؛ مثل الأمر بغير اللام في اللفظ، وإن كان أحدهما كان جزماً، والآخر وقفاً (كمال الدين الأنباري، 1999، ص236). أما لام الجحود فتدخل على الفعل المضارع وتنصبه بإضمار (أن) وجوباً.



الاختلاف في عمل لام الجحود:

اختلف النحويون في عامل النصب للفعل بعد لام الجحود، فمن قائل: إنها زائدة، فذهب الكوفيون إلى أن لام الجحود هي العاملة بنفسها، وهي زائدة لتوكيد، نحو: "ما كان زيد لأن يدخل دارك، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها، نحو "ما كان زيد دارك ليُدخل، وما كان عمرو طعامك ليأكل" (أبو البركات الأنباري، 2003، ج 2، ص 138، العبكري، ج 2، ص 38، ابن يعيش، 2001، ج 7، ص 19، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدون المختوم، 1990، ج 4، ص 23، ابن هشام، 1985، ج 1، ص 21، السيوطي، ج 3، ص 18). فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها هي العاملة بنفسها وجواز إظهار، وأما الدليل على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب لام الجحود؛ فما قال الشاعر (عبد القادر بن عمر البغدادي، 1986، ج 8، ص 578):

لقد عدلتني أم عمرو، ولم أكن ... مقالتها ما كنت حيا لأسمعا

الشاهد في قول الشاعر (مقالتها) نصب هذه الكلمة قال الكوفيون أن قوله مقالتها مفعول به تقدم على عامله وهو الفعل المضارع المقترن بلام الجحود الذي هو قوله (لأسمعا) وجوزوا أن يتقدم معمول المضارع المنصوب بلام الجحود على اللام، وقال البصريون لا يجوز أن يتقدم معمول المضارع المقرون بلام الجحود عليه، وزعموا أن قول الشاعر "مقالتها" مفعول به لفعل مضارع محذوف يدل عليه هذا الفعل المذكور وأصل الكلام: ولم أكن أسمع مقالتها، ثم يبين هذا الفعل المحذوف الذي أضمره بقوله "لأسمعا" والسر في هذا الخلاف أن الكوفيين يقولون: الناصب للمضارع هو اللام التي للجحود، والبصريون يقولون: الناصب له هو أن المصدرية مضمرة بعد اللام، والمضارع صلة لأن المصدرية، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول (أبو البركات الأنباري، 2003، ج 2، ص 485-486، ابن يعيش، 2001، ج 4، ص 244).

وقال البصريون إلى أن الفعل المضارع ينصب بأن مضمرة بعد (لام) الجحود، ولا يجوز إظهارها، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها، وذلك لأن (لام) الجر تختص بالأسماء، فلذا وجب في المضارع نصبه بأن مضمرة لتكون هي والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام ابن السراج، ج 2، ص 38، أبو البركات الأنباري، 2003، المسألة 82، ص 138، ابن هشام، 1985، ج 1، ص 211، جمال الدين ابن هشام، ج 3، ص 170، 191، جمال الدين، 1990، ج 4، ص 23، السيوطي، ج 3، ص 108، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة 143]. في هذه الآية خبر كان محذوف، واللام متعلقة بذلك المحذوف تقديره، وما كان مريداً لأن يضيع إيمانكم، وقال الكوفيون: (ليضيع) هو الخبر، واللام داخلة للتوكيد، وهو بعيد، لأن اللام لام الجر (أن) بعدها مرادة، فيصير التقدير: ((ما كان الله إضاءة إيمانكم)) (العبكري، ج 1، ص 67، أبو حيان 1420 هـ، ج 2، ص 19)، وأما الدليل على أنه لا يجوز إظهار "أن" بعدها فمن وجهين؛ أحدهما: أن قولهم: "ما كان زيد ليُدخل، وما كان عمرو ليأكل" جواب فعل ليس تقديره تقدير اسم، ولا لفظه لفظ اسم؛ لأنه جواب لقول قائل "زيد سوف يدخل، وعمرو سوف يأكل" فلو قلنا "ما كان زيد لأن يدخل، وما كان عمرو لأن يأكل" بإظهار أن لكتنا جعلنا مقابل سوف يدخل وسوف يأكل اسماً؛ لأن أن مع الفعل بمنزلة المصدر وهو اسم؛ فلذلك لم يجر إظهارها كما لا يجوز إظهار الفعل في قولك "إياك وزيداً" والوجه الثاني: أن التقدير عندهم: ما كان زيد مُقَدَّرًا لأن يدخل أو نحو ذلك من التقدير الذي يوجب المستقبل من الفعل، و"أن" توجب الاستقبال، فاستغنى بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكر "أن" (أبو البركات الأنباري، 2003، ج 2، ص 487).

وفي عاملها أقوال أخرى منها قول ابن مالك، وقد أيد وتبع الكوفيون في قولهم إلا أنه زعم أن (أن) لازمة للإضمار، وأنَّ النصب بها، وزعم أن الفعل بعد اللام الخبر ل(كان) محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين، 1990، ج 4، ص 23، 22، و المرادي، 1992، ص 120).

وقال أبو حيان (ت 754 هـ): " وليس هذا بقول بصري ولا كوفي " (أبي حيان الأندلسي، ج 4، ص 165). ولا يجوز إظهار (أن) بعد (لام) الجحود، وإلى ذلك أشار الزمخشري قائلًا: " أما المؤكدة فليس معها إلا التزام الإضمار " (أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ص 246). سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها، لا لأنها زائدة. إذا لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح. وإنما هي لام الاختصاص، دخلت على الفعل، لقصد: ما كان زيد مقدرًا، أو هامًا، أو مستعدًا لأن يفعل (المرادي، 1992، ص 120).

وقال صاحب رصف المباني ما ملخصه: إن هذه اللام هي لام العلة المذكورة قبل، وهي وما بعدها في موضع خبر كان المنفية. والمعنى في قولك ما كان عبد الله ليذهب: ما كان عبد الله للذهاب (المالقي، ص 225).

ولام الجحود إنما تعرف من لام كي بأن يسبقها جحد كقولك: ما كان زيد ليخرج وليست لأقصد زيداً ونحو قوله تعالى: ﴿لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143] وكذلك قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا



أَنْتُمْ عَلَيْهِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴿آل عمران: 179﴾ وما أشبه ذلك، فإن قال قائل فقد زعمتم أن إظهارها غير جائز فكيف يضم ما لا يجوز إظهاره وكيف تعرف حقيقة أن أظهارها غير جائز فكيف يضم ما لا يجوز إظهاره وكيف تعرف حقيقة هذه الدعوى؟ فالجواب في ذلك إعراب الأفعال محمول على إعراب الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى وأشد تمكناً؛ وإنما إعربت الأفعال لمضارعها الأسماء فلما كانت الأسماء قد تنصب بمضمرات لا يجوز إظهارها كقولك: إياك والشر لا يجوز إظهار ما نصب إياك بإجماع من النحويين (د. عبدالهادي الفصلي، 1980، ص 14).

وقد وضح النحاة أسباب عدم جواز إظهار (أن) بعد (لام) الجحود في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: 33]، اللام لتأكيد النفي والدلالة على أن تعذيبهم وأنت بين أظهرهم غير مستقيم في الحكمة؛ لأن عادة الله وقضية حكمة إلا يعذب قوماً عذاب استئصال مادام نبههم بين أظهرهم (الزمخشري، 1407، ج 2، ص 218)؛ إذ إن في تقديره: (لأن يُعذبهم) الأسباب هي: " إما لأن ما قبل اللام من التقدير قد دل على الاستقبال فأغنى عن ظهور (أن)، وإما لأن ما بعد اللام جواب، ونقض يفعل بفعل ليس في تقدير اسم، كأنه: قيل: زيد سيفعل، فقلت: ما كان زيد ليفعل، فلو أظهرت (أن) لجعلت مقابل الفعل لفظ الاسم، وهو قبيح" (ابن جني، 1972، ج 1، ص 131، العبري، ج 2، ص 46، ابن يعيش، 2001، ج 7، ص 29، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين، 1990، ج 4، ص 23، السيوطي، ج 2، ص 315، السيوطي، ج 8، ص 108).

وقد ورد لام الجحود أيضاً في قوله تعالى: ﴿فَجَاؤُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [سورة يونس: 74]، جاء النفي مصحوباً بلام الجحود ليدل على أن إيمانهم في حيز الاستحالة والامتناع؛ أي صيغ النفي بصيغة لام الجحود مبالغة في انتفاء الإيمان عنهم بأقصى أحوال الانتفاء. حتى كأنهم لم يوجدوا لأن يؤمنوا بما كذبوا به، أي لم يتزحزحوا عنه. ودلت صيغة الجحود على أن الرسل حاولوا إيمانهم محاولة متكررة (ابن عاشور، 1984، ج 11، ص 245).

من خلال ما تقدم نستطيع أن نقول بأن العلماء وضعوا القاعدة الاوهي: الحرف إذا كان مختصاً عمل فيما يختص به، وإذا لم يكن مختصاً لم يعمل (ينظر: الكفوي، 616/1، و أرشيف منتدى الفصح، 2010، ص 2). ومعنى هذا القول الحرف إذا كان مختصاً في الأسماء يعمل بالاسماء فقط، وإذا كان مختصاً في الأفعال يعمل بالأفعال فقط، وإذا لم يكن مختصاً بالأسماء والأفعال فإنه يدخل على الاسماء تارة وعلى الأفعال تارة الأخرى، ولكن لا يؤثر فيها بالعمل، ولهذا السبب قال العلماء ينصب الفعل المضارع بعد لام الجحود بأن المضمر.

المبحث الثاني:

1. تعريف أسلوب الشرط

الشرط في اللغة: يعني العلامة والجمع شرط وشرائط، والشرط: إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، والجمع شروط. وهو كقولك: بعثك هذا الثوب نقداً بدينار، ونسيته بدينارين (ابن منظور، مادة (شرط) 1414، ج 7، ص 329).

وفي الاصطلاح: الشرط عند النحاة: ترتيب أمر على آخر بأداة، وأدوات الشرط هي الألفاظ التي تستعمل في هذا الترتيب، والشرط يعني وقوع الشيء لوقوع غيره (المبرد، 1399 هـ، ص 70، ابن يعيش، 2001، ج 2، ص 106).

وكلمة الشرط تطلب جملتين، يلزم وجود مضمون أولاهما فرضاً حصول مضمون الثانية، فأدوات الشرط كلمات وضعت لتدل على التعلق بين جملتين، والحكم بسببية أولاهما ومسببية الثانية (ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين، 1990، ج 4، ص 66). يعني أسلوب يدل على تلازم جملتين وارتباطهما بواسطة أداة تسمى أداة الشرط.

وأدوات الشرط تقتضي هاتين الجملتين، فتسمى أولهما شرطاً، والثانية جزاءً وجواباً من حيث كونهما مترتبة عن القول الأول فصارت كالجواب الآتي بعد كلام السائل (السيوطي، ج 2، ص 55). وأدوات الشرط الاساسية هي: إن، من، ما، مهما، أي، متى، أيان، إنما، حيثما، وأنى.

وجملة الشرطية إذا وقعت بعد أداة الشرط لها أحكامها منها: أن تكون فعلية، وحينئذ يكون الفعل هو الشرط، والترتيب بين أجزائها، فلا يجوز أن يتقدم فعل الجواب عليها، ولا شيء من معمولاتها على أداة الشرط إذا كانت الأداة معموله لفعله، وامتناع وقوع فعلها ماضي المعنى حقيقة، فلا يصح إن هطل المطر أمس يشرب النبات، وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: 116]، فالقارئ تدل على أن المراد: إن يثبت أني قلته فقد علمته. يدل على هذا سياق الكلام، وكذلك ألا يكون فعل



الشرط طلبياً أو جامداً، وألا يقترن فعل الشرط بحرف تنفيس، أو بقسم أو بشيء له صدارة كأدوات الاستفهام (ينظر: عباس حسن، ج4، ص444-445).

وأسلوب الشرط يتكون من أداة الشرط وجملتي الشرط والجواب، ولما كان الأسلوب يتكون من هذه الأركان الثلاثة، فإننا سنعرض عرضاً سريعاً لكلام النحاة حول اختلاف تقديم اسم مرفوع أو منصوب في جملة جواب الشرط.

2. الاختلاف في تقديم اسم مرفوع أو منصوب في جملة جواب الشرط:

جواب الشرط ينبغي أن يكون جواب الشرط فعلاً صالحاً لجملة الشرط (محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين، ج4، ص1594). أي يمكن إخلاله محل الشرط دون إخلاله بالجملة وهو بهذا لا يحتاج إلى الربط يربطه بالشرط. وقد اختلف النحويون في تقديم اسم مرفوع أو منصوب في جملة جواب الشرط منه ذهب الكوفيون إلى "أنه إذا تقدم الاسم المرفوع في جواب الشرط فإنه لا يجوز فيه الجزم، ووجب الرفع، نحو "إن تأتي زيداً يكرمك" واختلفوا في تقديم المنصوب في جواب الشرط نحو "إن تأتي زيدا أكرم" فأباه الفراء، وأجازه الكسائي (ابو البركات الأنباري، 2003، ج2، ص508). فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجزم، وذلك لأن جزم جواب الشرط إنما كان لمجاورته فعل الشرط، فإذا فارقه بتقديم الاسم بطلت المجاورة الموجبة للجزم، فبطل الجزم، وإذا بطل الجزم وجب فيه الرفع" (ابو البركات الأنباري، 2003، ج2، ص508).

وذهب البصريون إلى أن تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط كله جائز. فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز، وذلك لأنه يجب أن يقدر فيه فعل كما وجب التقدير مع تقديم الاسم على فعل الشرط؛ لأن حرف الشرط يعمل فيهما، على ما بينا، فكما وجب التقدير مع تقديمه على فعل الشرط فكذلك مع تقديمه على جواب الشرط، ولا فرق بينهما" (ابو البركات الأنباري، 2003، ج2، ص508).

ومن فرق بين الجزاء وما جزم بمرفوع أو منصوب لم يفرق بين جواب الجزاء وبين ما ينصب بتقدمة المنصوب أو المرفوع تقول: (إن عبد الله يقرم يقرم أبوه)، ولا يجوز أبوه يقرم، ولا أن تجعل مكان الأب منصوباً بجواب الجزاء. فخطأ أن تقول: إن تأتي زيداً تضرّب. وكان الكسائي يجيز تقدمه النصب في جواب الجزاء، ولا يجوز تقدمه المرفوع، ويحتج بأن الفعل إذا كان للأول عاد في الفعل راجع ذكر الأول، فلم يستقم إلغاء الأول. وأجازه في النصب لأن المنصوب لم يعد ذكره فيما نصبه، فقال: كأن المنصوب لم يكن في الكلام (الفراء، ج1، ص422).

وقد أشار ابن هشام إلى اختلاف النحاة بين كون خبر اسم الشرط الواقع مبتدأ هو جملة الجواب وكونه جملة الشرط تقول: (من يكرمني أكرمه) فتحتمل (من الأوجه الأربعة فإن قدرتها شرطية جزمت الفعلين أو موصولة أو موصوفة رفعتهما أو استفهامية رفعت الأول وجزمت الثاني لأنه جواب بغير الفاء ومن فيهن مبتدأ وخبر الاستفهامية الجملة الأولى والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية والشرطية الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك، وفصل الحديث في تنبيه مستقل فقال: وإذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده لأنه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولك من يقرم لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم أو فعل الجواب لأن الفائدة به تمت ولاتزامهم عود الضمير منه إليه على الأصح؛ ولأن؛ نظيره هو الخبر في قولك الذي يأتيني فله درهم أو مجموعهما لأن قولك من يقرم معه بمنزلة قولك كل من الناس إن يقرم أقرم معه والصحيح الأول وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط لا من حيث الخبرية (ابن هشام، 1985، ج1، ص433، 607-608).

والصحيح أن خبر اسم الشرط هو جملة الشرط لا جملة الجواب وهذا يتبادر إلى ذهن من لا يتأمل إلى دفعه معتمداً على أن الفائدة إنما تتم بالجواب الذي هو محط الفائدة وجواب هذا التوهم أن الفائدة إنما توقفت على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية لأن من اسم للشخص العاقل وضمنت معنى الشرط (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام المصري، 1987، ص36).

وذكر السيوطي (ت911هـ): "إن اسم الشرط (من) في نحو: (من يقرم أقرم معه) مبتدأ خبره فعل الشرط وفيه ضميرها وقيل هو والجواب معا لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب فكان داخلاً في الخبر ورد بأنه أجنبي من المبتدأ" (السيوطي، ج2، ص62).

أما رأي الصبان (1209هـ) في خبر اسم الشرط فقال: "إن وقع بعد اسم الشرط فعل لازم نحو: (من يقرم أقرم معه) فهو مبتدأ خبره فعل الشرط لأن قولك من يقرم لو خلا عن معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس يقوم ثم قال وقيل هو والجواب لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب فكان داخلاً في الخبر وقيل الجواب لأن الفائدة به تمت ورد بأنه أجنبي من الخبر وفيه نظر وبأن توقف الفائدة عليه من حيث التعليق لا من حيث الخبرية" (أبو الحسن نورالدين علي بن محمد بن عيسى، ج2، ص52).



أما رأي الخضري (1287هـ) على جملة الشرط في حالة عدم اقترانه بالفاء فيقول: إن جواب الشرط إن كان مضارعا أو ماضيا خاليا عن الفاء فالفعل نفسه مجزوم لفظا أو محلا ولا محل لجملة الشرط لأخذ الجازم مقتضاه فلا يتسلط على محل الجملة وإن كان غير ذلك مما يقتزن بالفاء أو إذا الفجائية فمجموع الجملة مع الفاء أو إذا في محل جزم لأنه لو وقع موقعه فعل يقبل الجزم لجزم فلا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة، أما إن كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب في نحو: (من يقر فيني أكرمه) في محل جزم ورفع باعتباري الشرط والخبرية بناء على أن الجواب هو الخبر وعلى الثاني محل الخبرية فقط (يوسف الشيخ محمد البقاعي، ج 2، ص 121).

وقال الغلاييني (1364): "ومن وما ومهما إن كان فعل الشرط يطلب مفعولا به فهي منصوبة محلا على أنها مفعول به له وإن كان لازما أو متعديا استوفى مفعوله فهي مرفوعة محلا على أنها مبتدأ وجملة الشرط خبره نحو ما يجيء به القدر فلا مفر منه" (الغلاييني، 1993، ص 203).

ونظرة عباس حسن إلى الجملة الشرطية بانها لامحل لها من الإعراب قال: "أما الجملة الشرطية كاملة فلا محل لها من الإعراب إلا في حالتين الأولى: أن تكون أداة الشرط هي إذا الثانية أن تكون أداة الشرط هي المبتدأ والجملة الشرطية هي الخبر عند من يجعلها خبرا وهو الأرجح وتابع قوله في الحاشية وتكون من نوع الخبر الذي لا يتم المعنى بنفسه مباشرة مع المبتدأ وإنما يتمه بمساعدة شيء آخر يتصل به والجملة الشرطية لا تتمه إلا بملاحظة الجملة الجوابية المترتبة عليها" (عباس حسن، ج 4، ص 447).
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: "إنما قلنا: إنه لا يجوز فيه الجزم؛ لأن الجزم في جواب الشرط إنما كان لمجاورته فعل الشرط؛ فإذا فارقه بتقديم الاسم وجب أن يبطل الجزم" قلنا: قد ذكرنا بطلان كون المجاورة موجبة للجزم في موضعه وبيننا فساده بما يعني عن الإعادة والذي يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء من منع جواز تقديم المنصوب منه قول طُفَيْلٍ الغنوي (ديوان طفيل الغنوي شرح الأصمعي، 1997، ج 1، ص 12):

وَللَّخَيْلِ أَيَّامٌ؛ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لَهَا ... وَيَعْرِفُ لَهَا أَيَّامَهَا الْخَيْرَ تُعْقِبُ

فنصب "الخير" بتعقب، وتقديره: تعقب الخير، (والخير) في هذا الموضع نعت للأيام كأنه قال: ويعرف لها أيامها الصالحة تعقب. ولو أراد أن يجعل (الخير) منصوبا ب (تعقب) لرفع (تعقب) لأنه يريد: فالخير تعقبه الفراء، ج 1، ص 423، و"تعقب" مجزوم، وإنما كسرت الباء لأن القصيدة مجرورة، وإنما كان هذا في المجرورة دون المرفوعة والمنصوبة لوجهين؛ أحدهما: أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فلما وجب تحريكه حركوه حركة النظر، والثاني: أن الرفع والنصب يدخلان هذا الفعل، ولا يدخله الجر، فلو حركوه بالضم أو الفتح لالتبس حركة الإعراب بحركة البناء، بخلاف الكسر؛ فإنه ليس فيه لبس. والذي يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء من امتناع جواز تقديم المنصوب أنا أجمعنا على أن المنصوب فضله في الجملة، بخلاف المرفوع؛ فينبغي أن لا يعتد بتقديمه كتقديم المرفوع (أبو البركات الأنباري، 2003، ج 2، ص 501، 508).

خلاصة ما يتحصل مما عرضناه من أقوال النحاة أنه إذا وقع اسم الشرط مبتدأ ففي خبره عندهم ثلاثة آراء أحدها أن جملة الشرط والجواب معا هما الخبر وثانيها أن جملة الجواب هي الخبر وثالثها أن جملة الشرط هي الخبر.

المبحث الثالث:

ظاهرة التقديم:

إن الترتيب المحكم في الكلام ووضع كل كلمة في موضعها اللائق في الجملة من أهم مقومات اللغة العربية، وكثير من الكلمات لو قدمتها أو أخرتها عن موضعها لفسد عليك المعنى الذي تريده أوضاع جماله ورونقه وتقديم يغير المعنى في الجملة حسب موضع وموقف الكلمة التي فيها كما يقول محمد خولي: "مواضع الكلمات في الجملة خلافاً لمواضعها المألوفة لأغراض بلاغية" (محمد علي الخولي، 1991، ص 16). قصد من أغراض البلاغية هنا الاهتمام والعناية، والتخصيص، والإفهام... إذن كل هذه الأغراض تؤدي وظيفة من خلال ترتيب المفردات وتركيبها، وغايتها هو الإفادة والإفهام كما قال عبدالقاهر الجرجاني: "أن التقديم فائدة شريفة ومعنى جليلاً لا سبيل إليه مع التأخير" (عبدالقاهر الجرجاني، 1992، ص 221). هذا دليل على أن اللغة العربية بألفاظها ليست ثابتة بل متغيرة ومتجددة وفق قوانين وضوابط، والتغير الحاصل في البنية السطحية للكلام يؤثر في البنية العميقة ويوضح العلاقة القائمة بين القوانين البنيوية والعلاقة التركيبية العامل فيها (د. عزالدين الكردي، 2007، ص 36). ونحن في هذا المبحث بصدد ظاهرة تقديم المفعول بالجزء على حرف الشرط من خلال بيان اختلاف آراء العلماء فيها.



الاختلاف في تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط:

يتألف أسلوب الشرط من الأداة فعل الشرط وجوابه، ولأداة الشرط صدر الكلام، فإن تقدم عليها شبهه بالجواب معنى فهو دليل عليه وليس إياه (محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين، 1990، ج4، ص85)، وقال المبرد (285) حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها، نحو: "أتيتك إن أتيتني" و "وأزورك إن زرتني" ولا يجوز هذا إلا في الشعر نحو "إن تأتي أتيتك، وأنت ظالم إن تأتي؛ لأنها قد جزمت، ولأن الجزاء في موضعه، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً أو فاء، إلا في الشعر (المبرد، 1399هـ، ج1، ص75).

واجاز الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط، نحو "زيدا إن تضرب أضرب" واختلفوا في جواز نصبه بالشرط؛ فأجازه الكسائي، ولم يجزه الفراء. فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشرط؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على "إن" كقولك: "أضرب إن تضرب" وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً، إلا أنه لما أُخِّرَ انجزم بالجوار على ما بيننا، وإن كان من حقه أن يكون مرفوعاً (أبو البركات الأنباري، 2003، ج2، ص511). والذي يدل على ذلك قول الشاعر⁽¹⁾ عبد القادر بن عمر البغدادي، 1986، ج8، ص22:

يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ ... إنك إن يُصرعُ أخوك تصرعُ

الشاهد هنا قوله (تصرعُ) التقدير فيه: إنك تصرعُ إن يُصرعُ أخوك، ولولا أنه في تقديم التقديم، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعاً، ولوجب أن يكون مجزوماً (أبو البركات الأنباري، 2003، ج2، ص512)، فسيبويه جعل جملة "تصرع" خبراً لإين المؤكدة، وهو مؤخر لفظاً والنية به التقديم على أداة الشرط، وكأنه قد قال: إنك تصرع إن يصرع أخوك، وجواب الشرط محذوف لأن هذا دال عليه ومشير إليه، وقال سيبويه: وقد تقول: "إن أتيتني أتيتك": ولا تقول أتيتك إن تأتي، إلا في شعر، لأنك أشرت إن وما عملت فيه ولم تجعل لإن جواباً ينجزم بما قبله. وقبح في الكلام أن تعمل إن أو شئ من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله (سيبويه، 1988، ج3، ص66)، وأما ابن يعيش (ت642هـ) قال: "فإذا وقع جزاء، ففيه الجزم والرفع والمعنى: "إنك تصرعُ إن يصرعُ أخوك"، أو على تقدير الفاء" (ابن يعيش، 2001، ج5 ص110). وقال ابن هشام هذا لا يجوز إلا في الشعر والصواب أنه مجزوم وأن الضمة إتباع (ابن هشام، 1985، ص1718)، وذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع أحسن من الجزم، والصواب عكسه كما أشعر به كلامه (أبو الحسن نورالدين علي بن محمد بن عيس، ج1، ص365). وقال في شرح الكافية الجزم مختار، والرفع جائز كثير (ورفعه) أي رفع الجزاء (بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ) أي ضعيف، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين، ج3، ص1580. وخلصته أنه إذا كان فعل الشرط ماضياً جاز رفع المضارع الواقع جزاء وهذا هو الذي عبر عنه بقوله "وقد تقول: إن أتيتني أتيتك" وإذا كان فعل الشرط مضارعاً مجزوماً لم يجز أن ترفع المضارع الواقع جواباً؛ لأن عمل الجازم قد ظهر في فعل الشرط، وهذا هو الذي عبر عنه بقوله "ولا يحسن: إن تأتي أتيتك" لكن إذا وقع مثل هذا في ضرورة الشعر، وأما أبو العباس المبرد فقد جعل المتأخر هو الجواب وتمحل له بأنه على تقدير فاء الربط ومبتدأ تقع جملة المضارع خبراً عنه، وتقدير الكلام على هذا: إنك إن يصرع أخوك فأنت تصرع وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، والجملة الشرطية في محل رفع خبر إن.

الشاهد الثاني الذي استشهد به الكوفيون هو من قول زهير بن أبي سلمى (ديوان زهير بن أبي سلمى، 1988، ص155):

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب ما لي ولا حريم

الشاهد هو (يقول)، استشهد به الكوفيون على أن الأصل في الجزاء أن تكون مرفوعاً؛ لأن حقه التقديم كما في قول الشاعر (يقول لا غائب) حيث جاء مرفوعاً على نية التقديم، والتقدير: يقول إن أتاه خليل يوم مسألة، ولولا أنه في تقدير التقديم، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعاً (أبو البركات الأنباري، 2003، ج3، ص513).

الشاهد الثالث على هذه المسألة قول الشاعر⁽²⁾:

فلم أرّقه إن ينج منها، وإن يمّت فطعنه لا غس ولا بمغمّر

الشاهد في قول الشاعر "فلم أرّقه إن ينج منها" استشهد به الكوفيون لإثبات أن الأصل في جواب الشرط أن يكون متقدماً، حيث قدم الجواب (فلم أرّقه) على الشرط (أن ينج منها) على الأصل، فوجب جواز تقديم معموله على حرف الشرط؛ لأن المعمول قد وقع في موقع العامل (أبو البركات الأنباري، 2003، ج2، ص513-514).



وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء، فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط؛ لأن الشرط بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال "زيداً أَضْرَبْتُ؟" فكذلك لا يجوز أن يقال "زيداً إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ" (أبو البركات الأنباري، 2003، ج 2، ص 514). كما زعم الخليل "أن، إن هي أم حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاماً ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالٍ واحدة أبداً لا تفارق المجازة، واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء" (سيبويه، 1988، ج 3، ص 63).

أما إذا أتينا إلى رأي الأنباري على هذه الشواهد نجد قد اعترض الأنباري الكوفيين، بنسبة قول الشاعر (إنك إن يصرع أخوك تصرع)، فلا حجة لهم فيه؛ لأن هذا التقديم فقد لأجل ضرورة الشعرية.

وقد أعترض على الشاهد زهير بن أبي سلمى من وجهين:

الأول: أن الجزاء لا يكون متقدماً؛ لأن الشرط سبب فيه، والجزاء مُسَبَّبٌ، ومحال أن يكون المسبب مقدماً على السبب (سيبويه، 1988، ج 2، ص 514).

والثاني: مجيء الجزاء (يقول) جاء مرفوعاً؛ لأن فعل الشرط أتاه جاء ماضياً (أبو البركات الأنباري، 2003، ج 3، ص 513)، فلما لم يظهر أثر الجزم في فعل الشرط جاز رفع الجزاء، لذلك يقول سيبويه: أن هذا المضارع ليس هو جواب الشرط، ولكنه دليل على الجواب، وهو على نية التقديم وإن كان متأخراً في اللفظ، فكأنه قال: يقول: لا غائب مالي ولا حرم إن أتاه خليل، نحو قولك: إن أتيتني أتيتك، أي أتيتك إن أتيتني، ولا يجوز أن يقال: إن تأتي أتيتك؛ لأن فعل الشرط وجوابه كلاهما مضارع (سيبويه، 1988، ج 3، ص 65-66). وقد أكد السيوطي (911هـ) على رفعه جوازاً بقوله: "يرفع الجواب جوازاً أن كان فعل ماضياً نحو، إن قام زيد يقوم عمرو" (السيوطي، ج 2، ص 557). أما المبرد أيد الكوفيين يذكر أن هذا المضارع هو نفس الجواب؛ لكنه على تقدير فاء الرابط، وكأن الشاعر قد قال إن أتاه خليل يوم مسألة فهو يقول لا غائب مالي (المبرد، 1399هـ، ص 75).

أما الشاهد الثالث: فلم أرَ قه إن يتج منها ... رأى أن الشاهد لا حجة لهم فيه؛ لأن قوله: "فلم أرَ قه" دليل على جواب الشرط؛ لأن لم أفعل نفي لفعلت، وفعلت تنوب مناب جواب الشرط المحذوف (أبو البركات الأنباري، 2003، ج 2، ص 515).

كما قال ابن جني "أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط ومحال تقدم المجزوم على جازمه بل إذا كان الجار - وهو أقوى من الجازم لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال - لا يجوز تقديم ما انجر به عليه كان ألا يجوز تقديم المجزوم على جازمه أخرى وأصدر" (ابن جني، ج 3، ص 388). كقول الشاعر⁽³⁾:

يا حَكَمُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ... أَوْدَيْتُ إِنْ لَمْ تَحِبْ حَبَوَ الْمُعْتَبِكُ

الشاهد هنا قوله (أوديت إن تحب) فإن قوله (أوديت) دليل على جواب الشرط المتأخر وهو قوله (إن لم تحب)، ولا يجيز البصريون أن يكون قوله أوديت هو جواب الشرط؛ لأن جواب الشرط معمول للشرط، والشرط عامل ضعيف؛ أي: إن لم تحب أوديت، فجعل "أوديت" المقدم دلالة على أوديت المؤخر؛ فكما جاز أن يجعل فعلت دليلاً على جواب الشرط المحذوف فكذلك يجوز أن يجعل نفيها الذي هو لم أفعل دليلاً على جوابه (أبو البركات الأنباري، 2003، ج 2، ص 516-517).

الخاتمة:

بعد هذه المرحلة العلمية تول البحث إلى جملة من النتائج أهمها:

1. الترتيب ظاهرة اسلوبية تجعل الأشياء في مراتبها وموضعها المناسبة يرتبط بالبنية العميقة المتعلقة بالمعنى في ذهن مستعمل اللغة.
2. العامل يعين علاقة بين أجزاء الجملة وتضبط الجملة ويترك آثار المعنوية واللفظية.
3. لام الجحود حرف جر اصلي يفتد تقوية معنى النفي، واسلوبها أبلغ من غيره.
4. أن قيمة التقديم مرتبطة بالجائز على وفق مقتضى الحال الواعي باستعماله في موضعه، وتقديم الكلمات مرتبطة بأغراض لتؤدي القمة في الجملة.

الهوامش:

1. هذان بيتان من مشطور الرجز، وهما من شواهد سيبويه "436/1" وقد نسبه إلى جرير بن عبد الله البجلي، وأقر الأعلام هذه النسبة، وخزانه الأدب: 22/8.
2. هذا البيت لزهير بن مسعود، وقد أنشده ابن منظور في لسان العرب "ع س س" وقد أنشده ابن جني في الخصائص "388/2"
3. هذان بيتان من الرجز المشطور، وهما من أرجوزة لرؤبة بن العجاج يمدح فيها الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان، وأولهما: من شواهد ابن هشام في مغني اللبيب "رقم 15" وفي شرح قطر الندى "رقم 87" وثانيهما: وحده من شواهد ابن منظور "ع ن ك - ح ب ا" وابن جني في الخصائص "389/2 و 321.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت 316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
2. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، للمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت، 1972.
3. ابن جني، أبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، الخصائص، الناشر: عالم الكتب - بيروت، تحقيق: محمد علي النجار، د.ت.
4. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت 1393هـ)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، دار التونسية للنشر - تونس، 1984 هـ.
5. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر - بيروت ط 3 - 1414 هـ.
6. ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - بيروت، ط 6، 1985.
7. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
8. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، (ت 643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1/1422 هـ - 2001 م.
9. أبو الحسن نورالدين علي بن محمد بن عيسى، (ت 900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، حسن أحمد ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
10. ابو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: 1420 هـ.
11. أبي حيان الأندلسي (ت 754هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، و د. رمضان عبد التواب، القاهرة.
12. أرشيف منتدى الفصح - 2، تم تحميله في: المحرم 1432 هـ = ديسمبر 2010 م
13. الأزهري، شيخ خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، على ألفية ابن مالك في النحو للشيخ جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، د. ط، د. ت.
14. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، أسرار العربية، (ت 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط 1/1420 هـ - 1999 م.
15. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط 1/1424 هـ - 2003 م.
16. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت 471هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاعر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ط 3، 1413 هـ - 1992 م
17. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، التعريفات، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط 1، 1403 هـ - 1983 م.
18. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط 4/1407 هـ - 1987 .
19. حاشية الخضري على ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
20. الخولي، محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري: مكتبة لبنان ناشرون، 1991.
21. د. عبدالحميد مصطفى السيد، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، مجلة جامعة دمشق - المجلد 18، العدد (2+3) 2002.
22. د. عبدالهادي الفضلي، اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، حققه وعلق عليه، دار القلم، بيروت - لبنان، ط 1، 1980.

23. د. عزالدين الكردي، التقديم والتأخير في القرآن الكريم: دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط1، 1428هـ-2007م.
24. ديوان زهير بن أبي سلمى. شرحه وقدم له الاستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط1، 1408-1988م.
25. ديوان طفيل الغنوي شرح الأصمعي، تحقيق حسان فلاح أوغلي، دار صادر - بيروت- لبنان، ط1، 1997.
26. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط3، 1407 هـ
27. الزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل لمحمد بدر الدين أبي فراس النعماني الحلبي، ط2، دار الجيل بيروت، لبنان، د.ت.
28. السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
29. سيويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيويه (ت 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م
30. السيوطي، جلالدين السيوطي(ت 911هـ) (الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العربية، بيروت، لبنان.
31. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هندواوي، المكتبة التوفيقية- مصر ، د.ت.
32. الشافعي، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت 1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1417/1 هـ -1997م.
33. شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، 1398هـ-1978م.
34. عباس حسن (ت 1398هـ)، النحو الوافي، الناشر: دار المعارف، ط15، د.ت.
35. عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام المصري، رسالة المباحث المرضية المتعلقة ب(من) الشرطة، تحقيق: د.مازن المبارك، الناشر: دار ابن كثير - دمشق، ط1، 1987.
36. عبدالقادر بن عمر البغدادي، خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هاون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1406هـ، 1986م.
37. العكبري، ، أبي البقاء عبدالله بن حسن العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله نيهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، د.ت.
38. العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن أبي عبدالله الحسين بن أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري(ت 616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر، إحياء الكتب العربية.
39. الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت 1364هـ) جامع الدروس العربية، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 28، 1414 هـ - 1993 م.
40. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت 207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط1، د.ت.
41. الكفوي،، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت 1094هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري
42. المالقي، أحمد بن عبدالنور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط.
43. المبرد، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عظمة، القاهرة ، 1399هـ.
44. محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، شرح التسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1/ (1410هـ - 1990م).
45. محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1.
46. محمد عبدالخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الناشر، دار الحديث، د.ت، د.ط.
47. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت 749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1413 هـ - 1992 م.
48. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار، دار الدعوة، تحقيق / مجمع اللغة العربية. الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
49. الهرمي، عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي، المحرر في النحو، تحقيق ودراسة: أ. د. منصور على محمد عبدالسميع، دار السلام للطباعة والنشر، د.ت.



پوخته

تويزينه وه كه بريته له روونكرده وهى ئه وه سه له تانه كه له رسته ي زمانى عه ره بى له بهر ده ستى زانايان ريزماندا هه ن، كه سه رنجيكي زوريان له ييكهاته ي بونيادي رسته كان له زمانى عه ره بى داوه، بۇ دوزينه وهى ئه وه ريگايانه ي كه كوئروؤلى گورانكاريهه كان ييكه وه به ستنى ييكهاته كانى رسته وه روونكرده وهى سيستمه كانى رسته ده كات، هه رووه ها هه لده ستيت به ده ست نيشانكردى په يوه نديكردى په يوه ندييهه كانى نيوان كه رهسته كان له ريگه ي چونيته ي ريزكرديان له رسته دا، ئه وه يش به وه ي چونيته ي رول و كاركردى هه ندچ كه رهسته له ناو رسته دا و كاريهه رييه واتاييهه كان له قهرينه كان، بيگومان ريژه ي كار بۇ ئه م دياريديه وه روون و ئاشكرايه، كه ده بيتته وه ي تيگه يشتنى نيوان كه رهسته كان له ريگه يشتندا. هه رووه ها روونكرده وهى چه نديته ي ييكه وه به ستنى له نيوان به شه كانى ئاخاوتندا كه بوونى كاره كه ده بيتته وه ي نزيك كرده وهى كاريهه ري له نيوان كه رهسته كانى تر له رسته دا، وه ده بيتته وه ي دياريكردى ريژه ي ييكهاته رسته ييه كان له ييشخستننى و پاش خستن و ئه نجامدانى كاره كه به وه ي بوون يان نه بوونى كاره كه وه، ئه مه ش ده بيتته وه ي كار ييك بۇ ئاسانكارى تويزه ر له ريگه ي ئاشكراكردى و روونكرده وهى ييكه اته كانى ئاخاوتنى رسته.

تويزنه وه كه بۇ سه ته وه ر دابه ش كراوه له ته وه رى يه كه مدا باس س (لام الجود) و وه يكارى ناويلينانى جياوازي نيوان (لام الجود) و (لام النفى) كراوه، له ته وه رى دووه مدا باسى شيوازه كانى مرج و جياوازي له ييشخستننى (اسم مرفوع) يان (اسم منصوب) له رسته ي وه لامى مرجيدا كراوه. له ته وه رى سييه مدا باسى دياريدى ييشخستن ده كات له مانه ش ييشخستننى ته واوكره به وه ي هاتنى. له كوئايشدا ئه نجامى تويزينه وه كه به چه ن خاليك كراوه ته روو.

Abstract

The search describes the properties of the sentence in Arabic language that are accessible to scientists. Which drew the attention of most of them in the structure of the components of the sentence in Arabic language ,to find ways that control the changes and connect the parts of the sentence to each other , and clarification of the sentence system.

It also refers to the correlation between the tools by how they are stacked in the sentence, through how the effects and work of some tools in the sentence and the impact of meanings and words. The presence of the actor is a reason for increasing the influence of the tools in the sentence , in dicating the rate of the components in the presentation and delay , and actually because of the presence or absence of the actor , which is a reason to reveal and clarify the sections of speech in the sentence .

The search deals with three chapters. The first deals with the (Lam AL Jhod) and the reason for its designation , and the difference between (Lam AL Jhod) and (Lam AL Amer) .The second deals with the types of condition and difference in the submission of the (name raised) and (positioned name) , in the sentence answer clause .The third deals with the phenomenon of submission, including the introduction of the effect according to his arrival .

In conclusion ,a reference to the search results in anumber of points was explained .